

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اسماعيل العمري

وعضوية القضاة السادة

نايف الإبراهيم ، عبد الرحمن البنا ، نسيم نصراوي ، حسن حبوب

بصفتها : الجزائية

رقم القضية :

٢٠٠٣/١٥٢

رقم القرار :

نسخة القرار

نسيم نصراوي

حسن حبوب

المميز : _____

المميز ضده : _____ الحقيق العام .

بتاريخ _____ ٢٠٠٣/١/٢٦ قدم هذا التمييز للطعن في الحكم الصادر عن
محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٢/٦٤٩ فصل ٢٠٠٣/١/١٣ والقاضي
بتجريم المتهم بجناية الشروع ناقص بالقتل العمد خلافاً لأحكام
المادتين (١/٣٢٨ و ٦٨) عقوبات بالوصف المعدل وعطفاً على ما جاء بقرار التجريم
تقرر المحكمة وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم محسوبة
له مدة التوقيف .

وتتلخص أسباب التمييز بما يلي :-

(١) أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بالنتيجة التي توصلت إليها حيث أن هذه القضية
وعلى فرض ثبوتها لا ترقى أن تكون شروعاً ناقصاً بالقتل .

(٢) إن محكمة الجنايات الكبرى لم تسبب قرارها تسبباً قانونياً ومنطقياً .

(٣) أخطأت محكمة الجنايات الكبرى بقولها أن المميز يبيت النية لقتل شقيقته ولسبب
خارج عن إرادته لم يتمكن من ذلك دون أن تقدم أي دليل يثبت بأن المميز قد يبيت

النية على قتل شقيقته وأنه لسبب خارج عن إرادته لم يستطع إشعال الولاعة .

(٤) وظهر ذلك جلياً من خلال أقوال المجني عليها لدى المحكمة بأن شقيقها لم يقم بسكب البنزين عليها بل قالت أنه قام بإعطائها كيس وبداخله البنزين لتفريغها ليصار الى ملئه بماء البحر .

يلتمس المميز قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع نقض القرار المميز .

بتاريخ ٢٠٠٣/٢/٤ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطية طلب في نهايتها قبول التمييز من حيث الشكل وفي الموضوع رد التمييز .

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد بأن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى أسندت للمتهم تهمة جنائية الشروع بالقتل العمد خلافاً لأحكام المادتين ١/٣٢٨ ، ٧٠ من قانون العقوبات ملخصة دعواها بأن المجني عليها البالغة من العمر ٢٣ سنة هي شقيقة المتهم وأنها كانت في شهر أيار من عام ٢٠٠١ قد تودعت للقضاء بتهمة الزنا وأن شقيقها المتهم كان قد اسقط حقه الشخصي عن الفاعل وقام بكفالة شقيقته وأنه كان قد صمم على قتلها والخلاص منها وأنه أخذ يتحين الفرصة والوقت المناسبين لتنفيذ عملية القتل ، بتاريخ ٢٥/١٢/٢٠٠١ قام المتهم بإيهام شقيقته بأنه يوجد أحد الأشخاص ويرغب بالزواج منها وإصطحبها معه الى منطقة البحر الميت وكان المتهم قد أعد أداء الجريمة وهي جالون بنزين كان قد قام بتعبئته من إحدى المحطات ووضعها في السيارة تمهيداً لتنفيذ ما عقد العزم عليه سابقاً وهو قتل شقيقته وهداه تفكيره الى أن يقوم بسكب البنزين بداخل السيارة وإشعال النار بالسيارة وبشقيقته وبعد وصولهم الى منطقة البحر الميت قام بنقل مادة البنزين من الجالون الى كيس بلاستيكي كان بحوزته وكان المتهم قد اصطحب ابنه ودون علمه بما سيفعله والده لعمته وطلب المتهم من ، أن يذهب ليملأ

الجالون بماء البحر الميت ثم قام المتهم بإخراج طفل المجني عليها والبالغ من العمر ٤ سنوات من السيارة وقام بإغلاق أبواب السيارة بواسطة السنترلوك باستثناء زجاج السائق وقام بقذف كيس البنزين بالسيارة ثم قام بمحاولة اشعال البنزين بالسيارة لكي تحترق شقيقته إلا أن المجني عليها إنتبهت له وأمسكت بيد المتهم ومنعته من ذلك وسقط عجل الولاعة على الأرض وقفزت المجني عليها من السيارة وأخذت تصرخ وتوجهت الى وحدة جيش بالمنطقة واستجدت بهم وحضر ابنه على صراخها وقام رجال الجيش بأخذها الى الشرطة وتقدمت بالشكوى وجرت الملاحقة وتم القاء القبض على المتهم .

وبعد نظر الدعوى من قبل محكمة الجنايات الكبرى واستكمال اجراءات التقاضي اصدرت بتاريخ ٢٠٠٣/١/١٣ القرار رقم ٢٠٠٢/٦٤٩ والقاضي بتعديل وصف التهمة من جنابة الشروع بالقتل العمد خلافاً لأحكام المادتين ٣٢٨ و ٧٠ من قانون العقوبات الى جنابة الشروع الناقص بالقتل العمد خلافاً لأحكام المادتين ١/٣٢٨ و ٦٨ من قانون العقوبات وتجريمه بها والحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاث سنوات ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف وذلك بعد تخفيض العقوبة الى النصف بعد استعمال الأسباب المخففة التقديرية عملاً بالمادة ٣/٩٩ عقوبات .

لم يقبل المتهم بالحكم وطعن به تمييزاً للأسباب الواردة في لائحة التمييز .

كما قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة طلب فيها قبول التمييز شكلاً وردده موضوعاً .

وعن السبب الأول والذي يطعن فيه المميز بالحكم كون التهمة المسندة اليه لا ترقى أن تكون شروعاً ناقصاً بالقتل .

ورداً على هذا السبب وحيث لم يبين المميز وجه الخطأ في الحكم وما هو التكييف القانوني للجريمة التي ارتكبها حتى تتمكن محكمتنا من البحث والرد على هذا الادعاء ، وعليه فإن هذا الطعن من هذه الجهة مستوجب للرد .

وعن بقية أسباب التمييز والذي يطعن فيها المميز بالحكم

المميز كونه غير مسبب تسيباً قانونياً ومنطقياً وبأن النتيجة التي توصلت اليها محكمة الجنايات الكبرى من أن نية القتل كانت مبيتة لديه دون أن تقدم أي دليل يوصل لهذه النتيجة اضافة الى أن المميز لم يقم بسكب البنزين على المجني عليها بل قام بإعطائها كيس بلاستيك يحتوي على البنزين خلافاً لما توصلت اليه محكمة الجنايات الكبرى .

ورداً على هذه الأسباب ، تجد محكمتنا بأن محكمة الجنايات الكبرى قامت باستعراض وقائع الدعوى والبيانات المقدمة فيها ومناقشتها سواء بينات النيابة أو بينات الدفاعية كما استعرضت ما جاء باعتراف المميز والذي أوضح في اعترافه بأن نية القتل تكونت لديه نتيجة الفعل غير المحق الذي ارتكبه شقيقته المطلقة وهو فعل الزنا والذي نتج عنه أن حملت وأنجبت في المستشفى ، حيث قام بإسقاط حقه الشخصي عن الفاعل وعنها حتى يتمكن من تنفيذ ما خطط له بقتلها وقام بإصطحابها بسيارته الى بلدة الشونه الشمالية بإدعاء وجود شخص يرغب بخطبتها وذلك من أجل التحقق من أوضاعه ، وقام من أجل تنفيذ قتلها بشراء جلن بنزين ووضعها بالسيارة واصطحب ابنه معه لقيادة السيارة ولدى وصوله الى القرب من البحر الميت قام بإفراغ البنزين من الجلن الى كيس نايلون وطلب من ابنه الذهاب الى البحر الميت لتعبئة الجلن بمياه البحر الميت من أجل العلاج وكان ذلك لغاية أبعاده عن السيارة وقام بإخراج ابن شقيقته المجني عليها من السيارة واغلاق الأبواب عليها في السيارة حيث تم اغلاقها كونها (سنترولوك) وقام برمي الكيس المملوء بالبنزين على شقيقته من الشباك الأمامي للسيارة وقام بإخراج ولاعة من جيبه وحاول اشعالها حيث انتبهت شقيقته لما يقوم به وقامت بإمساك يده لتحول دون اشعال الولاة حيث سقط عجل الولاة ولم يستطع اشعال النار وقامت شقيقته بالخروج من شباك السيارة والصراخ حيث حضر ابنه وذهبت باتجاه رجال القوات المسلحة ولم يتمكن من اتمام فعلته بعد أن عزم على ذلك وبدأ بالتنفيذ ولكن ولسقوط عجل الولاة فلم يتمكن من اشعال النار وإتمام الاعمال اللازمة لحصول تلك الجناية .

وعليه فإن ما قام به المميز تشكل كافة أركان وعناصر جناية الشروع الناقص بالقتل العمد خلافاً لأحكام المادتين ١/٣٢٨ ، ٦٨ من قانون العقوبات وان النتيجة التي توصلت اليها محكمة الجنايات الكبرى من هذه الجهة توافق بينات وصحيح القانون وهذه الاسباب لا ترد على القرار المميز ويتعين ردها .

بناء على ما تقدم ولعدم ورود أسباب التمييز على القرار المميز نقرر رد التمييز وإعادة الأوراق لمصدرها .

قراراً صدر تدقيقاً بتاريخ ٢١ محرم سنة ١٤٢٤ هـ الموافق ٢٤/٣/٢٠٢٣ م.

القاضي المترئس



عضو



عضو



عضو

عضو

رئيس الديوان

بفق / س.ج

